الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-30

الحياة
ELHAYATONLINE

أسبوع على انتهاء الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح

الأحزاب السياسية تمر إلى السرعة القصوى

» تواصل مختلف الأحزاب السياسية تحضيرها على قدم وساق، للمشاركة بقوة في الانتخابات المحلية المقبلة التي ستجرى يوم 27 نوفمبر القادم.

وتعمل كل التشكيلات السياسية على جمع التوقيعات بشكل فردي، خصوصا أن قضية التحالفات السياسية أصبحت لا تستهوي الكثير من الأحزاب، بسبب الاختلاف في البرامج الانتخابية والأفكار.

وفي هذا الصدد، أكد المكلف بالإعلام في حزب جيل جديد جيلالي سفيان، أن تشكيلته السياسية تثمن حرص الرئيس عبد المجيد تبون على تجسيد حزمة الوعود التي تعهد بها خلال حملته الانتخابية وأداء اليمين الدستورية، من خلال مواصلة سلسلة الإصلاحات السياسية التي باشرها بداية من استفتاء تعديل الدستور مرورا بتعديل قانون الانتخابات، مؤكدا في السياق ذاته أن الحزب باشر عملية جمع التوقيعات لدخول الانتخابات المحلية المقبلة بقوة في أكبر عدد ممكن من البلديات.

كما أكدت تشكيلة عبد القادر بن رينة السياسية، تحضيرها على قدم وساق للانتخابات المحلية المقبلة، ودخول معترك المحليات بقوة في العديد من البلديات وعلى مستوى الـ58 ولاية.

وتتسابق مختلف الأحزاب والتشكيلات السياسية الزمن، لجمع استمارات الترشح للانتخابات المحلية المقبلة، بحيث اعترف الكثيرون بصعوبة المهمة خاصة الأحزاب الصغيرة، وذلك بعد أن اشترط القانون الجديد للانتخابات جمع 800 ألف توقيع فردي لدخول سباق المحليات، وهو الأمر الذي صعب من مهمة الكثير من الأحزاب السياسية حتى الكبيرة، والتي لها تمثيل كبير ووزن في الساحة السياسية.

للإشارة، إن الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح تنتهي بعد 7 أيام، مع إمكانية التمديد إذا وافقت السلطات العليا في البلاد على طلب الأحزاب السياسية وكذا القوائم الحرة التي أعلنت عن مشاركتها في الانتخابات المحلية المقبلة المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر المقبل.◆

سلمى ساسي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الخميس 30 سبتمبر 2021 م
الموافق لـ 22 صفر 1443 هـ

أحزاب سياسية متهمة بزرع اليأس في التغيير

محليات 27 نوفمبر.. فتور وندرة مترشحين !

• ساعد عروس: حمى الانتخابات سترتفع مع بدء المرشحين والأحزاب حملتهم الانتخابية
• مناضلو الأحزاب الكبرى فضلوا عدم الترشح خوفا من رفض ملفاتهم

باستثناء الاهتمام الإعلامي والتصريحات التي تصدر عن الحكومة وأحزاب سياسية وسلطة الانتخابات، لا يوجد ما يوحي بأن الجزائر مقبلة على موعد انتخابي بمكانة المحليات رغم أهميتها للحياة اليومية للمواطنين.

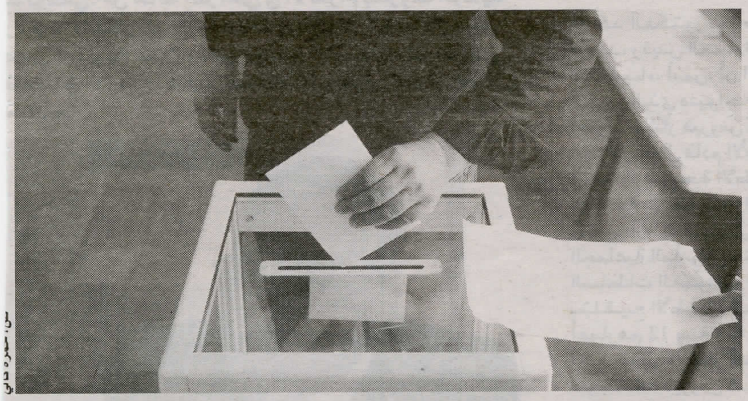

حق: حمزة داي

جمال.ف

● حسب متابعين، فإنه يجب انتظار فترة إيداع الملفات والإعلان عن القوائم المرشحة وانطلاق الحملة الانتخابية ليعود الاهتمام بالمحليات والمرشحين للمجالس المحلية، باعتبار أن الأحزاب منشغلة حاليا باكتتاب التوقيعات والبحث عن مرشحين.

وأفاد رئيس كتلة الثلث الرئاسي في مجلس الأمة، ساعد عروس، في اتصال هاتفي مع "الخبر"، بأن ما أسماه حمى الانتخابات سترتفع في قادم الأيام مع شروع المرشحين والأحزاب في حملتهم الانتخابية التمهيدية أو الحملة الرسمية. وأضاف، بعكس ما هو متداول، فإن هذه الانتخابات محل اهتمام المواطنين وخصوصا في المناطق الداخلية، بدليل الإقبال على التسجيل في القوائم الانتخابية وسحب استمارات الترشح.

وأشار صافي لعرابي، مسؤول الإعلام في التجمع الوطني الديمقراطي، في تصريح لـ"الخبر"، إلى عوامل موضوعية تفسر الحالة التي نعيشها قبل الانتخابات، وأوضح أن الأحزاب والقوائم الحرة منشغلة باكتتاب التوقيعات وجمع ملفات ودراسة ملفات المرشحين. وتابع أن مقارنة بالتشريعيات، فإن المحليات ستجلب اهتماما أكبر، بسبب خصوصيتها، وخاصة في المناطق النائية والداخلية.

ويحسب رأي برلماني سابق، فضل عدم الكشف عن هويته، فإن "تراكم المواعيد الانتخابية وكثافتها قلص حجم الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية"، وأوضح: "مررنا بانتخابات رئاسية ثم استفتاء على الدستور وتشريعيات وقريبا محليات تتبع بانتخابات تجديد نصفي لمجلس الأمة، هذا قلص من حجم الاهتمام، لأن المواطنين لم يلمسوا تغييرا كبيرا في الوضع وخصوصا على المستوى المعيشي".

ولم يمس العزوف المواطنين فقط بل امتد إلى مناضلي الأحزاب الكبرى الذين فضلوا عدم خوض سباق الترشيحات، وبحسب تحاليل، فإن الخوف من رفض ملفاتهم، والتأشير عليها بملاحظات تسيء إلى سمعتهم، مثلما حدث في الانتخابات التشريعية، حيث تم إسقاط آلاف المرشحين لأسباب منها شبه المال السياسي، تعد من أهم العوامل التي قلصت من حجم الاهتمام بالترشح، زيادة على خيبة الأمل التي أصابت آلاف المرشحين الذين رفضت ملفاتهم أو فشلوا في الفوز.

ويضاف إلى ذلك الخوف من الملاحقات القانونية بسبب أخطاء التسيير التي قد يقعوا فيها، والذي يمنع كفاءات عدة من تقديم ملفات، زيادة على تعقد النمط الانتخابي ومحدودية صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية، وانسداد آفاق التغيير السياسي في البلاد للبعض أمام انبعاث الممارسات الوحدوية والحنين إلى فترة البومدينية.

ويروج البعض أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقا على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية السابقة، واستنادا إلى مبررات موضوعية وخصوصا الإبقاء على المجالس البلدية الحالية رغم قرار استدعاء انتخابات مسبقة، حيث ستتولى هي إدارة العملية الانتخابية عمليا عبر اختبار المؤطرين والمشرفين الذين أثبتت التجربة قدرتهم على توجيه النتائج لصالح قوائم معينة.

وتوجه أصابع الاتهام لأحزاب سياسية بالمسؤولية عن سياسة زراعة اليأس في التغيير، من خلال خياراتها في قوائم المرشحين، أو خطاب المظلومة للبعض الآخر عبر استدعاء خطاب التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية ككل.

ج.ف

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية جهوية شاملة
El Djazaïr El Djadida
www.eldjazairedjadida.com

دراسة مصرية حول النظام الانتخابي في الجزائر

نظام القائمة المغلقة في الانتخابات ساهم في تشتيت المقاعد النيابية

كشفت دراسة مصرية لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية عن النظامين الانتخابي والحزبي في الجزائر، أن أسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية يؤدي إلى تفتت النظام الحزبي، ويشتت المقاعد النيابية على عدد كبير من الأحزاب.

الدراسة التي أنجزها الباحث علي محمود محجوب، والتي جاءت تحت عنوان "تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي في الجزائر 1997- 2014، وركزت الدراسة على تحليل تأثيرات تباين الأنظمة الانتخابية في الجزائر على النظام الحزبي بها منذ تجربة التعددية السياسية والحزبية في الجزائر عام 1989 وحتى الآن.

وتوصلت الدراسة التي سلطت الضوء على الانتخابات التشريعية للمجلس الشعبي الوطني بالجزائر التي جرت أعوام 1997 و2002 و2007 و2012، وتوصلت إلى أن إتباع الجزائر لنظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة أدي إلى حدوث حالة من التعدد الحزبي المفرط وتمثيل الأحزاب الصغيرة سواء على المستوي العددي بحدوث زيادة شبه مطردة في أعداد الأحزاب الممثلة في البرلمان الجزائري من 22 حزباً في انتخابات عام 2007 إلى 27 حزباً في انتخابات عام 2012 ثم إلى 36 حزباً في الانتخابات التشريعية لعام 2017.

وأوضحت الدراسة أن نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة المتبع في انتخابات المجلس الشعبي الوطني بالجزائر ساهم في تفتت النظام الحزبي بظهور الأحزاب الصغيرة والمجهرية التي لا يتعدي تمثيلها برلمانيا إلا مقعد أو اثنين أو ثلاثة.. فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الأحزاب المجهرية الحاصلة على ثلاثة مقاعد فأقل الي حوالي 60 بالمائة في انتخابات عام 2012 بواقع 16 حزبا من واقع 27 حزباً لها تمثيل في البرلمان.

ولم تعد الجزائر تعمل بنظام القائمة المغلقة في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات منذ التشريعيات التي جرت في 12 جوان المنصرم، وذلك بعد مراجعة القانون المذكور في مارس المنصرم بأمري رئاسية.

كما تطرقت الدراسة إلي الدور الحيوي لمؤسسة الرئاسة داخل النظام السياسي الجزائري، حيث اعتبرت أن مؤسسة الرئاسة هي مفتاح قبة النظام ومحور سمو لهذه المؤسسة على المؤسسة التشريعية أو المجلس المنتخب، وهو الشيء الذي أدّى إلى ما يعرف "برأسسة النظام" والذي يحيد إلى حد بعيد آثار أنماط الاقتراع على النظام السياسي، ويقلل من تأثير اتباع نظام التمثيل النسبي علي النظام الحزبي في حالة ظهور نتائج أو تأثيرات لا ترق للرئيس ومؤسسة الرئاسة، وبخاصة في ظل عدم إلزام الدستور الجزائري رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية للأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية.

علي. ب

الشروع في إيداع استمارات التوقيعات لدى مندوبيات السلطة

قوائم الترشح على طاولة سلطة شرفي..

شرعت جل التشكيلات السياسية التي تعتزم خوض غمار محليات نوفمبر القادم في إيداع استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لمرشحيها على مستوى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا.

وتأتي هذه الخطوة وطبقا لأحكام بعد سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيها نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

وأكدت التعليمة الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية تقدم، بعد التصديق عليها لدى ضابط عمومي مرفقة ببطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها، إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، حيث يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

ويعد التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي معفاة من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية".

وفي إطار محاربة شراء الذمم والتوقيعات والقضاء على المال السياسي فقد شددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تعليماتها المقدمة لكل الراغبين في الترشح للمحليات القادمة بأنه يحظر على الراغبين في الترشح دفع مقابل مادي لأي شخص نظير التوقيع على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي".

وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص الذين أضيفت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا، لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة".

كما يشمل القرار – تؤكد السلطة– "المترجمين، التراجمة الرسميين، المدراء التقنيين والشؤون العامة، مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (بولاية الجزائر)، رؤساء الديوان للمقاطعات الإدارية، رؤساء المصالح بمديرية التقنيين والشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر والأمناء العامين للدوائر". للتذكير تتسابق عديد الأحزاب على المستوى الوطني من أجل الظفر بعدد أكبر من المقاعد في المجالس الشعبية البلدية وحتى الولائية ، وتولي التشكيلات السياسية المترشحة لهذا الموعد الانتخابي الأهمية القصوى لهذا الموعد الانتخابي الكبير، والذي يعد القاعدة التي تنطلق منها سياسات تحقيق التنمية المستدامة. ومن جانب آخر تسعى السلطات العليا للبلد لإنجاح هذا الموعد بالنظر أيضا لأهميته الكبيرة في استكمال مسار التغيير الذي انطلقت فيه وفقا لالتزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تجاه الشعب، تجسيدا لبرنامجه.

عبد الرؤوف.ح

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

سحب 28 استمارة ترشح للانتخابات المحلية في إيليزي

كشفت للمندوبية الوبائية للسلطة المستقلة للانتخابات في إيليزي، أنه تم سحب 28 استمارة ترشح لانتخابات تجديد أعضاء المجالس البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر المقبل من طرف تشكيلات حزبية وحرة بولاية إيليزي، وسجلت ذات الهيئة ومنذ انطلاق عملية استقبال طلبات الترشح وإلى غاية اليوم، سحب 15 استمارة ترشح بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي البلدي من طرف عشر قوائم حزبية وخمس قوائم حرة، فيما أبدت 13 قائمة من ضمنها ثلاث حرة نية الترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي بعد سحبها لاستمارات الترشح، وفق ما أفاد به المندوب المحلي لذات الهيئة، قارة محمد لخضر، حيث أشار ذات المسؤول إلى أن هذه العملية تجري في ظروف تنظيمية حسنة ووفق تأطير محكم لضمان مرافقة فعلية لمجريات هذا الحدث الانتخابي والحرص على إنجاحه عبر كافة مراحله، وفي سياق ذي صلة كشف ذات المصدر أن تعداد الهيئة الناخبة بولاية إيليزي وبعد اختتام فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية تحسبا لمحليات 27 نوفمبر بلغ 56417 ناخب، من بينهم 7448 مسجل جديد، فيما تم شطب 6472 آخرين لأسباب مرتبطة بالوفاة وتغيير محل الإقامة.

أقرابو عبد القادر

الجمهورية

الانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر المقبل :

ارتفاع تعداد الكتلة الناخبة .. المؤشر القوي

مكتب العاصمة: كهينة حارش

تعتبر الانتخابات المحلية المزمع تنظيمها في 27 نوفمبر القادم محطة مهمة لتحقيق الديناميكة المرجوة على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، وتبرز هذه الأهمية من خلال عدد الملفات التي تم سحبها على مستوى اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات والتي تجاوزت 22 ألف ملف مع إحصاء 400 ألف مسجل في آخر حصيلة لرئيس السلطة، السيد محمد شرفي، الذي أعرب عن ارتياحه للمراحل الأولى لتنظيم الانتخابات المحلية والإقبال الكبير للأحزاب والقوائم المستقلة وهو ما يعكس الصورة الحقيقية للجزائر الجديدة. و في أخر إحصائيات كشف عنها رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أكد عن سحب 22674 ملفا وإحصاء 400 ألف مسجلا تحسبا للمشاركة في محليات ال27نوفمبر القادم، موضحا، خلال استضافته على القناة الثانية للإذاعة الوطنية، أن 1116 ملفا خاصا بالترشح لانتخابات المجالس الولائية تم سحبها منها 853 ملفا لـ48 حزبا معتمدا، فيما تم سحب 263 ملفا آخر في إطار القوائم المستقلة . وبخصوص المجالس الشعبية البلدية أكد شرفي أن عدد الملفات التي تم سحبها لحد الآن يقدر بـ 21558 منها19741 لـ 50 حزبا معتمدا، بينما 1817 ملف تم سحبها لتأسيس قوائم حرة، وأضاف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن 6 أحزاب اكتسحوا أزيد من ألف بلدية. وفي سياق الحديث عن الانتخابات المحلية كشف شرفي عن إحصاء أكثر من 400 ألف مسجل جديد في القوائم الانتخابية داخل الوطن ليصبح تعداد الكتلة الناخبة 23717491 . وقال شرفي في هذا الخصوص أن ما يعطي الطعم الخاص لهذين الاقتراعين المقترنين هو المشاركة القوية و الشحنة التنافسية للترشح مشيدا بثقة رئيس الجمهورية التي اعتبرها بمثابة تشجيع لمهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من غربلة قانونية و أخلاقية للترشيحات والمضي قدما في تطهير القوائم الانتخابية من مصادر المال الفاسد . وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قد أصدر خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر، قرارا يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية لصالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها. وأوضح بيان صادر عن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه «تبعا للمرسوم الرئاسي رقم 21-366 المؤرخ في 19 محرم عام 1443 الموافق ل28 أوت سنة 2021، المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي ليوم 27 نوفمبر 2021، أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات القرار رقم 7 المؤرخ في 21 محرم 1443 الموافق ل 30 أغسطس سنة 2021، والمتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والتصديق عليها». وطبقا لأحكام القرار، «يتم سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية من ممثل المعتزمين الترشح للأحزاب السياسية أو المترشحين الأحرار، المؤهلين قانونا، لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، بتقديم رسالة تعلن فيه نية تكوين قائمة مترشحين لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أو الولائي». وأضاف البيان أنه «وبهدف تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وسع القرار الصادر من السيد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من قائمة الأشخاص الذين أضيفت عليهم صفة الضباط العموميين المؤهلين قانونا لتشمل كل من الأمناء العامين للبلديات وأي موظف مفوض من قبلهم، الموثقين، المحضرين القضائيين ومحافظي الـ ع بالمزايدة». وتعتبر الانتخابات المحلية المقبلة بمثابة المرحلة الأخيرة من مسار استكمال بناء المؤسسات بفضل التزام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتعهداته ال54، ليأتي الدور بعد الاستفتاء على الدس ور والانتخابات التشريعية على تجديد المجالس المحلية البلدية والولائية خلال الانتخابات المحلية القادمة التي لها أهمية قصوى، والتي تكمن في اختيار ممثلي الشعب في المجالس الولائية والمحلية في اطار ديمقراطي بانتخابات تفرز تمثيل حقيقي لهذه المجالس.

الشعب

رئيس المجلس الدستوري كمال فنيش:

المحليات محفز لإعادة الإقلاع الاقتصادي

أكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، أمس، أن الانتخابات المحلية المقرر تنظيمها في نوفمبر المقبل، تشكل «محفزا لإعادة الإقلاع الاقتصادي الوطني» في ظل «الجزائر الجديدة».

قال فنيش لدى نزوله ضيفا على منتدى جريدة «المجاهد»، هذه الانتخابات المحلية «تحمل الكثير من الأهمية، نعول عليها جميعا لتكون باعثا لإعادة الإقلاع الاقتصادي الوطني»، مرجعا ذلك لكون البلدية «أفضل هيئة لتحقيق التنمية المحلية».

وأضاف قائلا، «البلدية هي الأدرى باحتياجات المواطن وانشغالاته» فهي بذلك «الأجدر للعب دور القاطرة في تجسيد التنمية الاقتصادية المحلية، التي تعد من أبرز التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وإحدى ركائز الجزائر الجديدة.

كما أشار إلى أن تاريخ هذا الاستحقاق الوطني «يحمل الكثير من الرموز والدلالات، إذ يتقاطع وذكرى مبايعة مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر في 27 نوفمبر 1832 بولاية معسكر».

وفيما يتعلق بتنصيب المحكمة الدستورية، جدد فنيش التأكيد على أن الدستور الجديد «منح صلاحيات أوسع لهذه المحكمة، مقارنة بالمجلس الدستوري، واصفا إياها بـ«محكمة مرجعية» تتولى مهمة السهر على احترام الدستور من قبل كل السلطات في ظل «الشفافية المطلقة وذلك بهدف كسب ثقة المواطن».

وبالمناسبة، قدم فنيش عرضا مفصلا عن صلاحيات ومهام المحكمة الدستورية المرتقب تنصيبها قبل نهاية السنة الجارية، مركزا على دورها في مجال «ضمان استقرار المؤسسات وجعل البلد في منأى عن أي أزمات محتملة».

من جهة أخرى، ثمّن رئيس المجلس الدستوري، «قرار» رئيس الجمهورية القاضي بعدم أخذ رسائل التبليغ المجهولة بعين الاعتبار، موضحا بأن «هذه الرسائل لا يمكن أن تكون دليلا قطعيا لنسب وقائع تكتسي صفة الجريمة أو الجنحة».

وفي موضع مغاير، دعا فنيش إلى «ضرورة مراجعة عدد من القوانين العضوية لجعلها تتماشى مع الدستور الجديد الرامي إلى بناء دولة القانون»، مشيرا في نفس الوقت إلى أهمية العمل على «تحقيق الاستقرار في إصدار القوانين، خاصة ما تعلق منها بالاستثمار وذلك لتسهيل نشاط المستثمرين المحليين وكذا الأجانب».

وبخصوص تطبيق آلية الدفع بعدم دستورية القوانين، قال السيد فنيش بأن المجلس الدستوري، تلقى من المحكمة العليا «ستة طعون»، حيث تمت معالجة ثلاثة منها والمتبقية قيد المعالجة، مبرزا دور المحامي في شرح هذه الآلية للمتقاضي.

محليات 27 نوفمبر

حمّى الترشح ترتفع والأحزاب توقع ميثاق أخلاقي

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، منتصف هذا الأسبوع بالجزائر، أن الأحزاب السياسية قامت بالتوقيع على الميثاق الأخلاقي، تحسبا للانتخابات المحلية، المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل، كما كشف في وقت سابق في تصريحات للإذاعة الوطنية عن سحب 22674 ملف وإحصاء 400ألف مسجل تحسبا للمشاركة في محليات 27 نوفمبر المقبل.

محمد فرقاني

أكد شرفي في ندوة صحفية نشطها عقب تنصيب أعضاء لجنتي توزيع الحيز الزمني المخصص للمترشحين في وسائل الإعلام السمعية البصرية ومتابعة الدعاية للحملة الانتخابية، أن الأحزاب السياسية التي جمعه بها لقاء، أمس الأحد، قامت بالتوقيع على الميثاق الأخلاقي واتفقت على انتهاج أسلوب الحوار لمعالجة مختلف المشاكل والانشغالات المطروحة، تحسبا للموعد الانتخابي، ليوم 27 نوفمبر.

ذكر أنه تمت معالجة المسائل المالية التي طرحها ممثلو الأحزاب التي التقى بها، مشيرا إلى أنه تم بهذا الخصوص إرسال تعليمة إلى منسقي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر الولايات.

كما أكد رئيس السلطة أنه يرحب بالتشاور مع الأحزاب السياسية "كلما دعت الضرورة الى ذلك".

أوضح شرفي في حوار خصّ به القناة الاذاعية الثانية أنه تم سحب 1116 ملف خاص بالترشح لانتخابات المجالس الولائية، منها 853 ملف لـ48 حزبا معتمدا، فيما تم سحب 263 ملف آخر في إطار القوائم المستقلة.

وبخصوص المجالس الشعبية البلدية أكد شرفي أن عدد الملفات التي تم سحبها لحد الآن يقدر بـ 21558 منها19741 لـ 50 حزبا معتمدا، بينما 1817 ملف تم سحبها لتأسيس قوائم حرة، وأضاف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن 6 أحزاب اكتسحوا أزيد من ألف بلدية في عملية سحب القوائم للترشح.

غربلة قانونية وأخلاقية للترشيحات

قال شرفي في هذا الخصوص أن ما يعطي الطعم الخاص لهذين الاقتراعين المقترنين هو المشاركة القوية والشحنة التنافسية للترشح مشيدا بثقة رئيس الجمهورية التي اعتبرها بمثابة تشجيع لمهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من غربلة قانونية وأخلاقية للترشيحات والمضي قدما في تطهير القوائم الانتخابية من مصادر المال الفاسد.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS LOCALES

178 formulaires retirés à Tizi Ouzou

La délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) de Tizi Ouzou a enregistré, depuis le lancement de l'opération du scrutin des élections locales anticipées, prévu le 27 novembre prochain, le retrait de 178 formulaires de candidature. nous révélera Chérif Aït-Graine, premier responsable de la délégation. Des formulaires retirés par 9 partis et 5 indépendants pour l'Assemblée populaire de wilaya et 12 partis et 152 indépendants pour les assemblées communales. Les partis ayant retiré les formulaires pour l'APW par ordre chronologique de retrait sont le PT, FFS, FLN, RND, Front El Moustakbel, MJA, le MSP, FBG et FAN. Quant aux APC, le PT, le FFS, le FLN et le RND ont retiré des formulaires pour concourir dans les 67 communes, suivis du MSP pour 10 communes, le FAN pour 8 localités, El Moustakbel (7), le MJA (5) et enfin le FAN, le PNUD et le FBG l'ont fait pour une seule commune. Quant à la liste indépendante Tagmats, elle a emboité le pas aux 4 premiers partis pour marquer sa présence dans les 67 communes. Il faut dire que cette dernière liste compte se structurer en parti politique une fois ces élections passées. Par ailleurs et s'agissant des listes indépendantes, nous avons appris que de nombreux dissidents du RCD, qui a décidé de ne pas prendre part au scrutin, ainsi que ceux du FLN et du RND se sont lancés dans la course comme indépendants. Il reste qu'au vu des conditions imposées par la loi organique relative au régime électoral promulguée par ordonnance présidentielle le 10 mars 2021 qui encadre les élections des assemblées communales et de wilaya, nombre de ces candidats risquent de déchanter en l'état actuel des choses avec cette parité homme-femme (excepté les communes dont la population est inférieure à 20.000 âmes) et réserver, entre autres, au moins, la moitié des candidatures aux candidats âgés de moins de 40 ans et qu'au moins, le tiers des candidats de la liste doit avoir un niveau universitaire. Par ailleurs, selon le même responsable, le corps électoral de la wilaya de Tizi Ouzou a enregistré une baisse par rapport au dernier scrutin législatif. En effet, il est passé de 698.535 à 698.054 électeurs. Toutefois, le même dispositif organisationnel a été maintenu avec 704 centres et 1.744 bureaux de vote.

Rachid Hammoutène

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES

BÉJAÏA

ENGOUEMENT DES CANDIDATS

Les préparatifs du prochain scrutin des élections locales pour les Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW) se déroulent dans de bonnes conditions à travers la wilaya de Béjaïa, selon Hachemaoui Achour, délégué de wilaya de l'ANIE, qui souligne également l'engouement des candidats pour ces joutes électorales, en comparaison avec les dernières élections législatives. Pour l'heure, la révision des listes électorales, qui étaient de 561.796 électeurs lors du dernier scrutin des législatives, ont enregistré 4.439 nouveaux électeurs inscrits et 5.155 électeurs radiés. Après les recours administratifs, le corps électoral est passé à 560.544 électeurs inscrits sur les registres des communes. Par ailleurs, la commission de recours a passé en revue un nombre de 4.606 nouveaux inscrits et 5.858 radiés ayant changé de résidence ou omis sur les listes. Ainsi, pour les prochaines élections du 27 novembre, le nombre de retraits de souscription est de 56 listes, dont 36 listes de formations politiques et 20 listes pour les candidats indépendants pour les APC, alors que pour les APW, 16 dossiers de parrainage, à savoir 14 pour les partis et 2 pour les listes indépendantes, ont été retirés chez la délégation de l'ANIE.

Le FFS a présenté hier la liste complète de parrainage de la commune de Darguinah. Le délai de dépôt des listes est fixé au 10 octobre prochain. À souligner que la wilaya de Béjaïa compte 1.705 bureaux de vote et 509 centres de vote.

M. Laouer